قوات عراقية اثناء التدريب..(أرشيف)

الجندي يقف في ساحة تدريب معسكر بسماية، يرتدي الدرع الواقي المحصن من اختراق الرصاص الحي، وأثناء التدريب التجريبي، يسقط الجندي متأثراً بجراحه ويعلن ان "الدرع" غير صالح للعمل! ويدرج الدرع ضمن قائمة "غير صالح للاستخدام البشري"، هذا جزء من مسلسل العقود الفاسدة التي بدأت تتكرر أحداثها، والمواطن العراقي لا يعرف متى تكون النهاية، ولا يستغرب شيئاً، نتيجة تكرر عقود الأسلحة الفاسدة، والأغذية المنتهية الصلاحية، والعقود الوهمية والقائمة تطول...

أسئلة عديدة بحاجة إلى الإجابة، فهل أصبح العراق مخزناً للأسلحة الفاسدة، وساحة لتمرير الصفقات المشبوهة، وأرضاً خصبة لدفن نفايات الأسلحة الثقيلة والخفيفة، عبر عقود يضع عليها المسؤولون تواقيعهم، وسرعان ما يتخلون عنها بمجرد كشفها؟

دروع "واقية من الرصاص".. يخترقها الرصاص ويستعملها جيشنا!

(المدى) تكشف وثيقة عن استيراد وزارة الدفاع ٤٨٣ درعاً و١٢٦٦ صفيحة لم تحم الجنود

□ **بغداد/ إيناس طارق**

يجري هذا كله في ظل عمل حثيث للقوى السياسية للتغطية على مسؤولية وزرائها عن مظاهر الفساد هذه، معتبرة ان محاسبة هؤلاء الوزراء استهدافا لها.

الدروع الواقية التي استوردتها وزارة الدفاع من صربيا وتم توزيعها على عناصر القوات العراقية غير مطابقة للمواصفات التي تم التعاقد عليها، وليست ضد الرصاص وغير صالحة للاستخدام العسكري،ومصنعة من مواد مغشوشة سريعة التلف.

هذا ما كشفه النائب عثمان الجحيشي في وقت سابق، مضيفاً ان ملف صفقة الدروع الواقية هو بعهدة لجنة النزاهة البرلمانية حالياً ،وسيتم تشكيل لجنة تحقيقية للوقوف على ملابسات العقد وتفاصيل الصفقة. مشيراً الى انه "سيتم استدعاء واستجواب المسؤولين المتورطين بهذه الصفقة وإحالتهم الى القضاء بعد استكمال التحقيقات".وأكد الجحيشي "أن التعاقد والتجهيز لتلك الدروع تم في عهد الحكومة السابقة، ووزعت بين وحدات وفرق الجيش العراقي خلال العامين الماضيين". لافتا الى "ان السعر الذي تم التعاقد عليه لتجهيز تلك الدروع يفوق بأضعاف السعر الحقيقي لتلك البضاعة في سوق السلاح العالمية،مع الأخذ بنظر الاعتبار أنها غير مطابقة للمواصفات،ولا تصلح للاستخدام وسريعة الخدش،وسهلة التلف، وليست ضد الرصاص،وغير مصنوعة من مواد سميكة لتوفر الحماية المطلوبة للجندي.

وثيقة

فهناك وثيقة تحتفظ بها (المدى) تكشف عن استيراد (٤٨٣) درعا واقيا و(١٢٦٦) من صفائح الدروع الواقية، هذه الدروع استلمت من آمرية معسكر بسماية أثناء اشتراك الفوج الثالث ٤٠/ فق ١٠ بالمعسكر التدريبي في بسماية وقد استلمت من قبل الرائد (.....). وأكد كتاب صادر عن آمر فوج مشاة الثالث تعرض إحدى صفائح الدرع الواقي إلى إطلاق نار لغرض التجربة وأثناء المناورة أصيب احد الجنود ورفع بعد ذلك كتابا إلى المفتش العام لوزارة الدفاع وأوضح أن الدرع غير صالح من خلال تلك التجربة والمسؤول عن تلك الدروع وصلاحيتها أو عدمها هي لجنة العقود التي أبرمت الصفقة.

من ناحيته أكد النائب عمار الشبلي عضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) قائلاً: إن الشركات التي يتم التعاقد معها من قبل وزارتي الدفاع والداخلية كانت تعرض نماذج أسلحة وحينها تطلب الشركات إرسال المبالغ المالية الى البنك الفدرالي الامريكي على سبيل المثال، قبل وصول السلاح الى العراق ،وعندما تصل الصفقة المتفق عليها يتبين في ما بعد انها تختلف عن النماذج التي تم التعاقد عليها سابقاً، وبين الشبلي في حديثه وجود ضغوطات لجهات معينة في قضية تسليح القوات الامنية العراقية تعمل على إبرام عقود معها، اضافة الى صفقة الطائرات الكندية التي تبين انها طائرات شاركت بالحرب العالمية الثانية وهذا هو مثال بسيط على عقود التسليح .

واضاف الشبلي: ضرورة العمل على تسليح الجيش العراقي بكافة صنوفه بأسلحة موازية لأسلحة دول الجوار وان تتخلص وزارتا الدفاع والداخلية من أي تدخل لأية جهة كانت حتى يتسنى لها التسليح الصحيح أما إذا بقي الحال كما هو عليه ، فان أجواء العراق سوف تكون مباحة للدول المعادية .

وأوضح النائب جواد الجبوري من التيار الصدري أن عقود التسليح من أكثر العقود المثيرة للشبهات بصيغتيها المالية والإدارية الخاصة بوزارتي الدفاع والداخلية ،وذلك بسبب عدم الدقة في إبرامها ،والتي تفرض من جهات معينة. وأكد الجبوري في تصريح لـ(المدى) العقود المبرمة تخضع لصفقات سياسية من اجل إرضاء بعض الدول ، مشددا على أن مجلس النواب الحالي عمد إلى تشكيل لجان خاصة تتكون من لجنة النزاهة والرقابة المالية والاقتصادية والامن والدفاع تكون مطلعة على آلية العقود المبرمة من اجل الحد من تفشي الفساد مرة أخرى في صفقات الأسلحة التي ظهرت في ما بعد بان اغلبها أسلحة قديمة ولا تستحق أصلاً ربع المبالغ المدفوعة لشرائها لذلك لابد ان تكون العقود المبرمة بالمستقبل والخاصة بتسليح وزارتي الدفاع والداخلية تحت مراقبة اللجان المختصة وبإشراف البرلمان العراقي .

وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت بداية العام الحالي على لسان المتحدث الرسمي باسمها اللواء محمد العسكري انها بصدد توقيع عقد مع الولايات المتحدة لتجهيز الجيش بأسلحة قتالية متطورة منها طائرات F١٦ ودبابات أبرامز وأسلحة ثقيلة مختلفة، كاشفا أن قيمة العقد تقدر بنحو ١٣ مليار دولار. فيما صادق مجلس الوزراء العراقي في ٢٦ من كانون الثاني الماضي على صفقة شراء ١٨ طائرة مقاتلة من طراز الـ F ١٦ الأميركية الصنع.

وأعلنت قيادة القوة الجوية العراقية في ٢٤ من أيلول الماضي عن وصول ١١ طائرة من طراز (T-٦) للتدريب الأساسي إلى العراق ضمن صفقة طائرات تضم (١٥) طائرة أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأميركي في وقت سابق.

وكانت الوزارة نفت تقارير عن حالات فساد في صفقة طائرات النقل من طراز «انتونوف» ومدرعات BTR - ٤ تم شراؤها من أوكرانيا.

حيث رفضت الوزارة تقارير أشارت إلى رداءة الطائرات الأوكرانية وارتفاع أسعار هذه الطائرات. وأوضحت أن "طائرة أنتونوف اختارتها قيادة القوة الجوية من بين أنواع من الطائرات، نظراً إلى حاجتها لطائرات نقل متوسطة حديثة لنقل القطعات والقادة والشخصيات المهمة أثناء العمليات".

أما عضو لجنة الأمن والدفاع النائب قاسم الاعرجي فقال في تصريح لـ(المدى): إن القوات العراقية تحتاج الى التسليح وبناء معسكرات وثكنات ملائمة لسحب الجيش المنتشر في الشوارع بعد اكتمال العمليات الأمنية، وأكد ضرورة ان تملك القوات العراقية السلاح المتنوع والحديث والابتعاد عن دولة التسليح الواحدة وان تكون أسلحته موازية وأفضل من أسلحة الدول المجاورة وأكد أن تسليح القوات العراقية يجب أن يكون بعيداً عن ضغوطات جهات خارجية تعمل على إبرام عقود شراء سلاح منهم وهو سلاح قديم جدا وغير ملائم حتى لأبسط المعارك الحربية .

عقود غير شفافة

وقالت النائبة عالية نصيف عضو العراقية البيضاء في تصريح لـ(المدى): إن هناك عددا من العقود التي ابرمت بين وزارة الدفاع والداخلية لم تتسم بالنزاهة والشفافية و ان ما تم صرفه من ميزانية الدولة المالية لوزارة الدفاع يقدر بثلثي الميزانية تحت ذريعة ان البلد في حالة طوارئ ويمر بظروف استثنائية ويتطلب التسليح.

وكانت قد أوضحت نصيف وهي عضو لجنة النزاهة البرلمانية لدورتين متتاليتين أن لجنتها تحقق بقضية فساد مالي في صفقة أبرمتها وزارة الدفاع في التشكيلة الحكومية السابقة مع صربيا لشراء تجهيزات عسكرية، مشيرة إلى أن التحقيق جار مع الأشخاص الذين أبرموا الصفقة من الجانب العراقي منهم مستشار قانوني للوزير ومدير البرامج في الوزارة. مؤكدة أن "وزارة الدفاع في التشكيلة الحكومية السابقة تعاقدت مع صربيا لشراء دروع للجيش العراقي منها"، مشيرة إلى أن "لجنة النزاهة ولجنة الأمن والدفاع النيابيتين في حينها عقدتا اجتماعات لتقييم العقد المبرم وأشرتا وجود فساد في العقد، لكن الإرادات السياسية حالت دون محاسبة المفسدين".

وأضافت : أن "لجنة النزاهة في مجلس النواب الحالي فتحت الملف من جديد"، لافتة إلى أن "من شارك بإبرام العقد يجري التحقيق معهم من قبل هيئة النزاهة منهم المستشار القانوني لوزير الدفاع ومدير عام برامج الوزارة".

وذكرت نصيف أن "الدروع التي أبرمت وزارة الدفاع صفقة شرائها غير مؤهلة ولا تخدم الغرض المتمثل بحماية عنصر الأمن الذي من اجله تم استيرادها"، مبينة أن "قيمة العقد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات".

ونوهت بان "لجنة النزاهة في مجلس النواب تقوم الآن بجمع المعلومات وإجراء التحقيقات لمعرفة المتورطين الآخرين في صفقة الدروع مع صربيا لمطالبة الجهات المختصة بمحاسبتهم".

وأشارت النائبة إلى أن "اللجنة استضافت مفتش وزارة الدفاع في وقت سابق لمناقشة الملف نفسه وكذلك مفتش وزارة الداخلية لمناقشته بملف برنامج الـ(FMS) الذي تشوبه الكثير من عمليات الفساد المالي خاصة وان هذا العقد يمر عبر القانون الاميركي وليس العراقي والذي يمارس فيه التعسف مع العراق، خلافا لما معمول به مع الدول الأخرى".

وتابعت نصيف إن "العقد يفرض على العراق المعدات التي يستوردها الجانب الأميركي، خاصة وان في السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ ليس من حق العراق الرفض أو الطلب من الجانب الأميركي العرض المقدم لشراء هذه المعدات العسكرية"، مبينة ان "وزارة الدفاع تحركت بعد عام ٢٠٠٩ على تغيير صيغة التعاقد بالشكل الذي يحقق رغبتها، لكن العملية أهدرت خلالها وزارة الدفاع الكثير من الأموال العراقية".

الدروع التي أبرمت وزارة الدفاع صفقة شرائها غير مؤهلة ولا تخدم الغرض المتمثل بحماية عنصر الأمن

بداية عام ٢٠٠٦ أودعت الحكومة العراقية مبلغ ٢,٦ مليار

وقال النائب عادل برواري من التحالف الكردستاني إن التحالف كانت لديه رغبة في أن يعتمد العراق في تسليحه على المناشئ الأمريكية والغربية،بعد ان انقسمت وزارة الدفاع الى مؤيد لتسليح الجيش من مناشئ أوربا الشرقية لرخصها وشيوعها وان الكثير من أفراد الجيش كانوا قد تدربوا عليها في السنوات السابقة، وفريق آخر يطالب بالتعاقد مع الغرب والحكومة الاميركية في هذا الجانب.

ويلفت الى ان الاكثرية قد قررت الاعتماد على الاسلحة الامريكية.

الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ذكر في تصريحات صحفية سابقة ان "العراق حريص على استيراد المعدات الحديثة التي تتطابق والموصفات الدولية من حيث النوعية والتقنية وان وزارة الدفاع هي التي أبرمت هذه الصفقة التي تتضمن دبابات وزوارق حربية فضلا عن التجهيزات الفنية واللوجستية المكملة."

وقد كشفت "المدى" في وقت سابق عن وثيقة تحتفظ بها تتحدث عن تفاصيل صفقة الدبابات (M١A١)،(ابرامز) التي استوردها العراق من امريكا. هذه الوثيقة تشكك في مدى مطابقة هذه الدبابات للمواصفات العراقية وعن سلبيات كثيرة تحتويها،حيث تؤكد أن الدبابة تم تأهيلها في معامل الجيش الأمريكي وأنها ليست جديدة، كما نصت عليه بنود الصفقة! وان إملاء المدفع الخاص بها يدوي وليس طوعياً، و هذا يعني عدم تحقيق السرعة المطلوبة بالرمي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عتاد الدبابة، لأنه لم يتم إعطاء أية موافقة لتصنيع هذا النوع من العتاد إلى أية دولة وهذا يعني بالتالي حصر تزويد الدبابة بالاعتدة بالجانب الامريكي فقط،الذي لا نظن انه يتورع عن الامتناع من تزويد العراق به لأي سبب في حالة حدوث اي خلل لتصبح الدبابة عبارة عن هيكل حديد،مع العلم أن تاريخ صنع العتاد يتراوح بين الأعوام ١٩٨٠- ١٩٩٦- ٢٠٠٣ أي أن العتاد قديم وغير صالح للاستعمال بالإضافة إلى قيام الجانب الأمريكي بتقليص كميات الاعتدة بدرجة كبيرة قياساً إلى الكميات التي قدمها الجانب العراقي كاحتياج لخطوط العتاد.

وفي بداية عام ٢٠٠٦ أودعت الحكومة العراقية مبلغ ٢,٦ مليار دولار في حساب لجنة "المبيعات العسكرية الأجنبية" في الولايات المتحدة. وبعد مضي نحو سنتين على ذلك تمّ تسليم أقل من ٢٠٠ مليون دولار من المعدات، وكثير منها مركون حتى الآن في المستودعات بسبب سوء أنظمة النقل. ويحمّل العراقيون المجهزين الأميركيين مسؤولية التقصير والتأخير في مواعيد التسليم. ذكرت ذلك صحيفة "نيويورك تايمز"، وقالت إن بعض المسؤولين العراقيين يتهم الولايات المتحدة بالتعمد في ذلك لإبقاء العراق دون سلاح ومحتاجا دائما للأميركيين. وفي العام الماضي حقق حجم الإنفاق العسكري للعراق رقما قياسيا بلغ ٧,٥ مليار دولار، إضافة إلى ٥,٥ مليار دولار هي حجم الإنفاق العسكري الأميركي على العراق للفترة نفسها. وقد زاد هذا المبلغ الضخم البالغ ١٣ مليار دولار حدة المشاحنات، حيث يتهم مسؤولون عسكريون أميركيون العراقيين بالتعمد في عرقلة المشتريات المدعمة من قبل الجانب الأميركي، خشية حرمانهم من عمولاتهم النقدية. ونقلت الصحيفة الأميركية عن قضية الجيش العراقي الذي لا يتوقع له أن يصبح قادرا على حماية حدود العراق قبل عام ٢٠١٨.

من جانب آخر، كشف رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط الحديثي في وقت سابق أن محصلة العمل الرقابي لفرق ولجان الديوان أكدت وجود مثلث يتشكل من العنف والمحاصصة والفساد وهو السبب الرئيس وراء تبديد المال العام بين الهدر والرشى والاختلاسات وسوء الإدارة.وقال الحديثي إن هناك اكثر من ستة مليارات دولار أصبحت بحكم المفقودة جراء عقود وهمية وفاسدة وقعتها سلطات الاحتلال ، مع جهات وشركات وأطراف أجنبية ، مبينا أن التدقيق بهذه العقود أثبت أنها إما وهمية ولا وجود لها أصلا أو أنها فاسدة، محملا الحاكم المدني الأميركي بول بريمر مسؤولية تبديد ثروات العراق بطريقة غير مسؤولة. وكشف الحديثي أن فريق الرقابة المالية اكتشف أخطر المخالفات في عقود وزارة الدفاع في عهد الوزير حازم الشعلان، إذ تجاوزت المبالغ الضائعة المليار دولار، لكنه نفى أن تكون الرقابة المالية قد وضعت يدها على مخالفات في صفقة الطائرات الكندية ولا في صفقة الأسلحة الأوكرانية.

دورية عسكرية..(أرشيف)

نفت تقارير عن حالات فساد في صفقة طائرات النقل من طراز «انتونوف»

دروع لا تحمي الجنود..(أرشيف)